

معالم الاختصار في الدرس الحديثي

Features of "Abridgement \Ikhtisar" in the Science of Hadith

د. ميساء علي روابده*

جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الأميرة عالية الجامعية (المملكة الأردنية)

misar1973@bau.edu.jo

تاريخ الإرسال: 2023/09/29 تاريخ القبول: 2024/02/03 تاريخ النشر: 2024/03/30

ملخص:

يُعد "الاختصار" أحد المقاصد الأساسية للتأليف والتصنيف، وطريق من طرق العلم والتحصيل، كما هو مقرر في "آداب طلب العلم"، وهو جادة مسلوكة عن العلماء في صناعة الكتاب وبنائه... ومختصرات الكتب هي إحدى صور التأليف المنهجي للكتاب -أيًا كان موضوعه- وقد أخذ المحدثون هذا الأسلوب المنهجي في تأليفهم بحظٍ وافر.

ويأتي هذا البحث "معالم الاختصار في الدرس الحديثي" ليلسط الضوء على أبرز الأساليب الفنية في منهج التصنيف والتأليف عند الدرس المبنية على "الاختصار" بدءًا من اختيار عنوان الكتاب، وانتهاءً بنقد الحديث والقضايا والأسئلة التي بينهما، مع بيان تطور وسائله وأدواته منذ عصر الرواية حتى الزمن الحاضر، وتصنيف عدد من الكتب المختصرة بحسب المجال الحديثي التي تنتمي إليها باعتبارها أمثلة للكتب التي اختصرها المحدثون، وسيُعنى هذا البحث بالكشف عن جانب الجمال والإبداع في الصنعة الحديثية. الكلمات المفتاحية: معالم، الاختصار، علماء الحديث، الإبداع، الصنعة الحديثية.

Abstract

"Abridgement \Ikhtisar" is a main goal for writing and classification and a method of learning as dictated by the ethics of learning. It is a common tradition followed by scholars in books composition. Further, a book summary is a method of systematic writing -of all types- that scholars of Hadith have widely adopted this systematic method in their writing.

This study "Feature of abridgement of the Science of Hadith" sheds light on the main technical methods used in writing down and classifying Hadith by narrators that are based on "summarization" from the process of choosing a title for their books to Hadith critiques and main issues. The study also focuses on development of abridgement methods from the date of narration until present, and classification of some of the most well-known "abridged" books according to their scope in Hadith. The study takes into account the aesthetic and creative aspects in Hadith compiling and writing tradition.

Keywords: Features, methodology, abridgement, Hadith scholars, creativity, aesthetics, Hadith specialty.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن أسلوب "الاختصار" أسلوب متبع في طرائق التصنيف والتأليف عموماً وفي التأليف الحديثي خصوصاً، وفي الصنعة الحديثية أكثر اختصاصاً، وقد كانت لهذه الطريقة في أدبيات المعارف الحديثية تجسّداتٌ متعدّدةٌ ظهرت باختلاف تشكيلاته، وتنوع مكوناته... ابتداءً من استعمال الحروف رموزاً للاختصار مروراً باستخدام الكلمة والكلمتين للإشارة إلى الحديث وصولاً إلى اختصار المطولات والموسوعات الحديثية في شكلها ومحتواها.

وقد نص غير واحد من العلماء⁽¹⁾ على أن مقاصد التأليف والتصنيف تصل ما دون عشرة مقاصد على ما قال ابن خلدون "إن الناس حصروا مقاصد التأليف التي ينبغي اعتمادها وإلغاء ما سواها، فعدوها سبعة... وسابعها: أن يكون الشيء من التأليف التي هي أمهات للفنون مطولاً مسهباً فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك، بالاختصار والإيجاز وحذف المتكرر، إن وقع، مع الحذر من حذف الضروري لئلا يخل بمقصد المؤلف الأول"⁽²⁾، وما يُعِيننا منها في هذه الدراسة المقصد المتصل "بالاختصار".

وعلى سعة هذه الظاهرة وشيوعها في كتابات الدرس إلا أن أحداً من الباحثين لم يتعرض لبحث طرائق الاختصار وصوره وميادينه على المستوى المنهجي، والبعد الجمالي، والأسلوب الفني، وبنظرة ماسحة لإنتاج الدرس يستطيع المرء أن يستظهر معالم هذه الاختصار من خلال تراث علماء الحديث؛ ليكشف عن الأهمية البالغة لدراسة هذه الظاهرة.

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما تقدّم تحاول هذه الدراسة استظهار أبرز معالم الاختصار في الدرس الحديثي والكشف عن تجسّداته وأساليبه ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بسؤال رئيس هو: ما أبرز معالم الاختصار في الدرس الحديثي؟ ويتفرّع عن هذا السؤال:

1. كيف وظف المحدثون "الاختصار" في كتبهم؟
2. ما أبرز الميادين التي ظهر فيها "الاختصار"؟
3. ما أهم الآثار الجمالية "للاختصار"؟

⁽¹⁾ منهم ابن حزم الأندلسي، والشهاب التلمساني، والقنوجي، فذكروا دواعي التأليف ومقاصده، وحصروها في أمور سبعة، فقال ابن حزم (ت 456هـ): "والأنواع التي ذكرنا سبعة لا ثامن لها: وهي إما شيء لم ينسب إلى استخراج فنستخرجه؛ وإما شيء ناقص فنتممه، وإما شيء مخطأ فنصححه، وإما شيء مستغلق فنشرحه، وإما شيء طويل فنختصره، دون أن نحذف منه شيئاً يخل حذفه إياه بغرضه..."، علي بن أحمد بن حزم الظاهري، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية، ج 1، ص 10.

وقال التلمساني (ت 1041هـ): "المقصود بالتأليف سبعة: شيء لم يسبق إليه فيؤلف، أو شيء ألف ناقصاً فيكمل، أو خطأ فيصحح، أو مشكل فيشرح، أو مطول فيختصر،..."، شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، ج 3، ص 35.

وقال القنوجي (ت 1307هـ): "ثم إن التأليف على سبعة أقسام: لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها وهي: إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه،... أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه"، محمد صديق خان القنوجي، أبعاد العلوم، ص 107.

⁽²⁾ عبد الرحمن بن محمد، ابن خلدون (ت 808هـ)، مقدمة ابن خلدون، ج 3، ص 1237 - 1239.

الدراسات السابقة: لم أجد في حدود اطلاعي بحثاً أو كتاباً عالج هذه القضية عند الدرس، غير أنه قد تم تناول "الاختصار" من جوانب أخرى ليس هذا البحث يتقاطع مع واحد منها، ومن أهم هذه الدراسات:

1. قواعد الاختصار المنهجي في التأليف، د. عبد الغني أحمد جبر مزهر، بحث منشور في مجلة البحوث الإسلامية، التابعة للرئاسة العامة للبحوث العلمية والافتاء، السعودية، العدد(59)، 2000م، وتناول الباحث ذكر نماذج من المختصرات في العلوم المختلفة، والموازنة بين المصنفات الأصلية ومختصراتها؛ لإظهار مزايا أو عيوب هذه المختصرات، وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بالبحث.

2. اختصار الرواية عند الدرس دراسة تأصيلية نقدية، د. سعيد بوعاينه، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، العدد (1)، مجلد 17، 2000م، تناول فيه موضوع اختصار الرواية بصورة تأصيلية نقدية عند الدرس من حيث مفهومه، وحكمه وأسبابه، وضوابطه، وأثره على الراوي والمروي.

3. اختصار الحديث وصلته بعلم العلل وأثره في نشوء الإشكال بين الروايات: د. مجتبي محمود بني كنانة، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون، جامعة الشارقة، العدد (1)، مجلد 12، شعبان 1436هـ، عرض في بحثه مسألة اختصار الحديث والإشكالات الناجمة عن ذلك، وعلاقة اختصار الحديث بعلم العلل.

4. أثر اختصار متن الحديث في الاستنباط : دراسة نظرية تطبيقية، د. سليمان بن عبد الله السعود، بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، المجلد(1)، 2015م، عرض في بحثه مشكلة الاعتماد على الروايات المختصرة في استنباط الأحكام الشرعية.

5. اختصار الحديث، وأثره في الرواة والمرويات: "دراسة وصفية تحليلية" د. سليمان بن عبد الله السعود، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، ملحق العدد(183)، الجزء التاسع، عرض فيه للعلل التي تنجم عن الاختصار وجعلها على قسمين: علل تتصل بالراوي، وعلل تتصل بالمروي.

جميع ما سبق من الدراسات يلاحظ عليها: أنها تناولت فكرة الاختصار، من حيث كونها فكرة تنتمي إلى جانب النقد والتعليل والآثار المترتبة على ذلك، والجديد في هذه الدراسة بالمقارنة مع ما سبق من الدراسات هو تناولها الاختصار ببعده الجمالي وصناعته المنهجية والفنية، وأعني بذلك جماليات الصنعة الحديثية، وفنيات تأليف الكتاب الحديثي، والميادين التي كان "الاختصار" حاضراً فيها.

منهجية الدراسة:

اقتضت طبيعة هذه الدراسة استخدام منهج يجمع بين الاستقراء، والاستنباط على النحو الآتي: استقراء صور الاختصار في كتب الحديث؛ وجمع المادة العلمية المتعلقة بظاهرة الاختصار عند الدرس والشواهد الدالة على هذه الظاهرة، ثم دراسة الأساليب، والأنماط، والطرق الدالة على الاختصار، ومناهج المختصرين، وتصنيفها وتحليلها والاستنباط منها.

خطة الدراسة: وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها: مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، والدراسات السابقة، وحدود الدراسة، ومنهجية الدراسة.

المبحث الأول: معلمة الاختصار في التأليف الحديثي:

المطلب الأول: الاختصار في عنوان الكتاب.

المطلب الثاني: الاختصار في فكرة الكتاب وتصنيفه.

المطلب الثالث: الاختصار في بناء الكتاب وإعداده.

المبحث الثاني: معلمة الاختصار المنهجي في الصنعة الحديثية:

المطلب الأول: الاختصار في الأسانيد.

المطلب الثاني: الاختصار في المتون.

المطلب الثالث: الاختصار في صيغ التحمل والأداء.

المبحث الثالث: معلمة الاختصار في نقد الصنعة الحديثية:

المطلب الأول: فقه الحديث.

المطلب الثاني: نقد الحديث.

المبحث الرابع: جماليات الاختصار عند الدرس:

الجمالية الأولى: التنوع.

الجمالية الثانية: الأولوية.

الجمالية الثالثة: التجدد.

الجمالية الرابعة: الوضوح.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: معلمة الاختصار في التأليف الحديثي

تنبه المحدثون مبكراً إلى القيمة العلمية والفنية " للاختصار " وعرفوا أن "الاختصار"⁽³⁾ يدخل في صناعة الكتاب وإعداده دخولاً أساسياً في الشكل والمضمون والغاية، فحرصوا الحرص كله على توظيف هذا الأسلوب العلمي ضمن منهجية منضبطة يُراعى فيها العنوان والمحتوى والمقصد.

ولا ريب أن هذا راجع إلى الأثر الذي يحدثه " الاختصار " في الكتاب على مستوى العرض والمعالجة؛ ولذلك كانت فوائدهُ عدَّة من وراء استخدامه ظهرت واضحة في الآثار المترتبة عليه؛ حيث مثلت بُعداً جمالياً وجانباً إبداعياً من جوانب التميز الذي يحسب لعلماء أهل الحديث، وقد جاءت منهجية "الاختصار" في تأليفات الدَّرس على النحو الآتي:

المطلب الأول: الاختصار في عنوان الكتاب:

يُشكل العنوان هُوية الكتاب التي ينتهي إليها، والرسالة التي يحتويها مضمونه، والعناوين الجاذبة تدفع القارئ إلى معرفة ما ينضوي عليه ذلك الكتاب، فعنوان الكتاب هو المحدد الذي يكشف المعاني والمقاصد التي يريدها المؤلف، يقول أبو غدة: "ولذا كان للعلماء اهتمام شديد بصوغ العنوان، ليكون دالاً بدقة واستيعاب على ما يدخل فيه، وما لا يدخل فيه، فهو في كثير من الأحيان يصاغ صياغة التعريف، فيكون جامعاً مانعاً كما هو شأن التعريف إذا كان دقيقاً"⁽⁴⁾. ومع هذا الاهتمام بصوغ العناوين لتعبر عن المعاني التي يراد إبرازها إلا أنه مع تقادم الزمان أُلِفَ المحدثون اختصار عناوين الكتب الحديثية -نظراً لكثرة ترددها بينهم- واكتفوا بما يدل على العنوان الأصلي بأقل ما يكون اعتماداً على شهرة ذلك الكتاب واستفاض خبره بين الناس، حتى آل الأمر إلى أن صارت العناوين المختصرة أعلاماً دالة على الأسماء الأصلية، وحتى وصل الأمر إلى نسيان عنوان الكتاب الأصلي والركون إلى العنوان المختصر.

(3) اختلفت عبارات العلماء في معنى الاختصار: فقال النووي: "قال الخليل بن أحمد: هو ما دل قليله على كثيره، سمي اختصاراً لاجتماعه، كما سميت المخصرة لاجتماع السيور، ومخصر الإنسان لاجتماعه ودقته"، محيي الدين النووي (ت676هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، ج3، ص91. وقال الجرجاني: "الإيجاز: أداء المقصود بأقل من العبارة المتعارفة" علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ)، التعريفات، ط1، ص41.

(4) عبد الفتاح أبو غدة (ت1417هـ)، تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، ص5-6.

وقد كان اختصار العناوين ظاهراً في كتب الشروحات والتعليقات، والمصطلح، والرجال وصار مستعملاً بكثرة- في العزو والإحالة إلى المصادر الأصلية ذات العناوين الكاملة، وتواطأ النساخ -بعُد- على الاكتفاء بالعناوين المختصرة وشاع اختصار العنوان حتى أصبح عرفاً سائداً بين أهل العلم.

ولا جرم أن لاختصار العنوان فوائد مهمة لا سيما في جانب الممارسة والتطبيق من أهمها:

1. أنه لو بقي العنوان كما هو على طوله لربما كان حائلاً يمنع من الوقوف عنده، أو الإفادة منه، كما تظهر أهمية ذلك أيضاً في العزو للمصادر، فلو أنّ باحثاً أراد أن يعزو كل حديث أخرجه البخاري، ومسلم، والترمذي، وابن حبان ومن بعدهم من الدرس كم سيملاً من الأوراق! التي ربما ستكون أطول من الحديث الذي أخذه من تلك الكتب؛ ولذلك فإن اختصار العنوان يُعد أسلوباً عملياً راعى الواقع التطبيقي في حركة التأليف والتصنيف، وفي اختصار عناوين الكتب الحديثية تأكيد على أن الدرس ينطلقون من واقع المشاهدة؛ لتطوير أدوات ضبط الحديث، وحفظ السنة النبوية سواء كانت أدوات تطوير علم الحديث أدوات أساسية أو أدوات ثانوية.

2. سهولة تذكر اسم الكتاب واستحضار عنوانه كاملاً بعد ذلك، فقليل من يتذكر أسماء كتب الصحاح التي ألفها البخاري ومسلم، يقول الشيخ أبو غدة: "وهذا الاختصار في الأسماء مرضي مألوف جداً في الحديث عنها والعزو إليها، بل قد وقع ذلك الاختصار في الاسم في كثير من النسخ المخطوطة منها، اعتماداً على شهرتها وشهرة مؤلفها التي ملأت الآفاق العلمية في جنبات الأرض"⁽⁵⁾.

على أن تعاطي غير الدرس للعناوين الحديثية المختصرة قد يكون سبباً في غياب المقاصد التي تضمنها العنوان الأصلي، وقد لا يبلغ الإنسان الذي يتعامل مع العنوان الحديثي المختصر الحد الذي به يدرك مقاصد المؤلف وغاياته فيؤدي إلى غياب البُنى المعرفية لذلك الكتاب، يقول أبو غدة: "فالاختصار تسبب -على مر الزمن- في غموض معرفة بنية كل من هذه الكتب الثلاثة، (يقصد صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وجامع الترمذي)؛ لأن البخاري عنون كتابه بما يدل أوضح الدلالة على مقصده من تأليفه وما بناه عليه، فذكر فيه أوصافاً تشخص معالم الكتاب والأسس التي قام التأليف عليها، وكذلك

⁽⁵⁾ عبد الفتاح أبو غدة، تحقيق اسامي الصحيحين واسم جامع الترمذي، ص 5-6.

صنع كل من مسلم والترمذي في عنوان كتابه، فعنونه بما يكشف لقارئه من أول نظرة الأصول والأركان التي بنى تدوين الكتاب عليها، فذكر أوصافاً في عنوانه دالة على قصده من تأليفه، وما قصره عليه ولما تهادى الزمن وشاع اختصار أسماء هذه الكتب: غفل أو جهل كثير من أهل العلم وطلبتهم أسماءها، فاقتضى ذلك إشاعتها وذكرها على الوجه الأتم الذي يعرف ببنيته كل واحد منها⁽⁶⁾.

والذي يهمننا من ذلك الإشارة إلى أن الدرس استخدموا أسلوب الاختصار عند ذكرهم للكتب الحديثية التي طالت عناوينها، فنجد مثلاً: انفقاهم على التعبير بـ"صحيح البخاري" أو "الجامع الصحيح" عوضاً عن ذكرهم اسم الكتاب كاملاً بـ"الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"، ومثله: "صحيح مسلم" واسمه "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ"، وكذلك "صحيح ابن حبان" بدلاً عن قولهم: "المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها"، وكذلك قولهم: "جامع الترمذي" بدلاً عن: "الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعول وما عليه العمل"، وغيرها كثير في قائمة ممتدة من عناوين الكتب التي طالت عناوينها.

المطلب الثاني: الاختصار في فكرة الكتاب وتصنيفه:

سرت منهجية الاختصار في أكثر مجالات التصنيف في علوم الحديث بدءاً من كتب المتن المجردة، وانتهاءً بالمنظومات المطولة، وما بينهما من كتب الشروحات، والاصطلاح، والرجال، والتاريخ، على النحو الآتي:

أولاً: كتب المتن:

تجدر الإشارة إلى أن كتب المتن كانت هي الأساس في أسلوب "الاختصار" سواء ببعده النقدي أو ببعده الجمالي أو ببعده المنهجي، ثم توسعت إلى بقية المجالات بعد ذلك، فما ذكر قبل قليل من كون "الاختصار" كان أداة للوصول إلى المتن فكذلك كان أداة - أيضاً- في تصنيفها وترتيبها وإيرادها، ويقصد بالاختصار في فكرة تأليف "كتب المتن" أن الكتب التي جمعت الأحاديث على سبيل الاستيعاب -ما استطاعت إلى ذلك- كالمسانيد، والجوامع، والسنن،... وغيرها، كان فيها نوع من التطويل فجاء بعض العلماء فاختصرها

⁽⁶⁾ عبد الفتاح أبو غدة، تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، ص 5-6.

رغبة في تقرّيبها للقارئ وإفادة للباحثين، ومن أبرز أمثلة مختصرات المتون المختصرات التي أقيمت على الصحيحين اجتماعاً وانفراداً، فمن الكتب التي اختصرت صحيح البخاري، كتاب "التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح"، لأحمد بن عبد اللطيف الزبيدي (ت893هـ)، حيث تمثل اختصاره بحذف الأحاديث المكررة، وحذف الأسانيد والاختصار بالراوي الأعلى، وبالاكتفاء بالأسانيد المتصلة دون المعلقات، وقد لخص منهجه فقال: "أحببت أن أجرد أحاديث صحيح البخاري من غير تكرار، وجعلتها محذوفة الأسانيد ليقرب تناول الحديث من غير تعب، ولا أذكر من الأحاديث إلا ما كان مسنداً متصلأً، وأما ما كان مقطوعاً أو معلقاً فلا أعرض له"⁽⁷⁾، فالمؤلف اكتفى في اختصاره لصحيح البخاري بما ورد من الأحاديث أول مرة، وبين أن مقصوده من الاختصار أخذ أصل الحديث لكونه قد علم أن جميع ما في صحيح البخاري صحيح.

ومن الكتب التي اختصرت صحيح مسلم، كتاب "الجامع المعلم بمقاصد مسلم"، المعروف بـ"مختصر صحيح مسلم" للحافظ زين الدين المنذري (ت656هـ)، وقد قام المنذري في ترتيب كتب المختصر، وأحاديثه، وأبوابه على غير ترتيب الأصل "صحيح مسلم"⁽⁸⁾. حيث أشار المصنف في مقدمته: "فهذا كتابٌ اختصرته من صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري؛ اختصاراً يُسهِّله على حافظيه، ويُقرِّبه للناس فيه، وربَّته ترتيباً يُسرِّع بالطالب إلى وجود مطلبه في مظنَّته، وقد تضمَّن مع صغر حجمه جُلَّ مقصود الأصل"⁽⁹⁾.

ومن الكتب التي اختصرت الكتابين معاً كتاب "الجمع بين الصحيحين" لعبد الحق الإشبيلي (ت582هـ)، هذا الكتاب جمع فيه مصنفه بين أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى: صحيح البخاري وصحيح مسلم بحذف الأسانيد وإسقاط المكرر، "وقد ذكر في مقدمته الغرض من تأليف هذا المختصر: "أن يخف به الكتابان على من أعياه حفظ الأسانيد، واعتمد في العلم بها على التقليد، لا سيما وقد اشتهرا في الصحة شهرة لا مطعن عليهما، وتضمناً من الأخبار ما لجأ الناس في الأكثر إليها، وحسبك من هذين الكتابين أنهما إنما

(7) أحمد بن أحمد الزبيدي (ت893هـ)، التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، ص13.

(8) عبد العظيم المنذري (ت656هـ)، مختصر صحيح مسلم، ج1، ص9.

(9) عبد العظيم المنذري، مختصر صحيح مسلم، ج1، ص5.

يعرفان بالصحيحين؛ وليكون أيضاً قريب المأخذ، سهل المتناول، لمن أراد النظر فيه، والتفقه في معانيه".⁽¹⁰⁾

ثانياً: كتب الشروحات:

معلوم أن شرح أمر ما وبيان معناه يستلزم أن يكون الكلام الشارح أوسع عبارة من الكلام المشروح وهكذا الشأن في كتب الشروحات عموماً والشروحات الحديثية خصوصاً، فإن الناظر يجد أن مصنفي الشروحات أطلوا النفس في توضيح الأحاديث، واستنباط الأحكام منها حتى أصبحت بعض شروحات كتب السنة موسوعاتٍ معرفيةً، ومكانزَ علميةً في ما يتعلق بالأحاديث النبوية ولما كان الأمر بهذا الاتساع قام بعض العلماء بإعمال أسلوب الاختصار في هذه الشروحات، وقد اتخذ الاختصار في مجال الكتب المشروحة عند الدرس صورتين اثنتين:

إحدهما: ما وضع ابتداءً على أساس الاختصار كما صنع القرطبي في صحيح مسلم فإنه اختصره ثم شرح ما أشكل منه من الأحاديث ولم يستوعب الأحاديث كلها بالبيان والتوضيح فكان كتاب القرطبي: "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" مختصراً من وجهين: الأول: أنه حذف أسانيد كتاب صحيح مسلم والأحاديث المكررة، والثاني: أنه اقتصر في شرحه على الأحاديث المشكلة، ولم يتعرض لجميع أحاديث الكتاب، وبذلك ترك كثيراً من الأبواب والأحاديث التي رأى أن لا إشكال فيها، وكما صنع ابن أبي جمرة عندما اختصر "صحيح البخاري" فانتقى منه 296 حديثاً من أبوابها، ثم شرح هذا المختصر في "بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها".

والأخرى: ما اختصر من شرح مطولٍ، ومثاله: "تلخيص أبي الفتح لمقاصد الفتح" لشرف الدين المراغي (ت859هـ) اختصر به فتح الباري لابن حجر في نحو أربع مجلدات⁽¹¹⁾، وكتاب: "لذة القاري مختصر فتح الباري" لفیصل المُبَارَك (ت1376هـ) اختصر به "فتح الباري"⁽¹²⁾.

⁽¹⁰⁾ عبد الحق الإشبيلي (ت582هـ)، الجمع بين الصحيحين، ج1، ص6.

⁽¹¹⁾ "لا يزال الكتاب مخطوطاً توجد نسخة منه في مكتبة جامعة لايبزغ"، شمس الدين السخاوي (ت902هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج7، ص164.

⁽¹²⁾ قال الزركلي: "الكتاب في ثمانية مجلدات، شرع بعض الفضلاء بطبعه"، خير الدين الزركلي (ت1396هـ)، الأعلام، ج3، ص168.

وكتاب "مختصر شرح القسطلاني" لعبدالرحمن التَّغْرَغَرْتِي (ت1278هـ) اختصر "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري الزركلي"⁽¹³⁾، و"روح التوشيح شرح الجامع الصحيح" لعلي بن سليمان الدِّمَنَاتِي (ت1306هـ) اختصر فيه كتاب "التوشيح شرح الجامع الصحيح" للسيوطي، كما اختصر الدِّمَنَاتِي "الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج" وسماه "وشي الديباج"⁽¹⁴⁾.

ويمكن القول: إن السمة البارزة على مختصرات الشروح هي: ترك الخلاف الفقهي بين المذاهب، وحذف جُلِّ الطرق والأسانيد التي يذكرها صاحب الأصل، والاختصار على شرح الغريب، وبيان المعنى العام من الحديث.

ثالثاً: كتب الرجال:

وقد جاءت صورة الاختصار فيها على حالين: إحداهما: الاختصار على بعض الجوانب العلمية، أو السلوكية من ترجمة الراوي، وترك ما لا أثر له في الحكم على روايته كما في "الكاشف في معرفة رجال الكتب الستة" للذهبي (ت748هـ)، فإنه اختصره من كتابه "تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال" الذي هو مختصر لكتاب: "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للحافظ المزي (ت742هـ) وقد جمع الذهبي تراجم رواة الكتب الستة، وجاءت التراجم مختصرة جداً، وقد قال المؤلف في مقدمة كتابه: "الكاشف": "هذا مختصرٌ نافِعٌ في رجال الكتب الستة"⁽¹⁵⁾.

والآخر: الاختصار على الترجمة لرجال كتاب معين كما في كتاب: "رجال صحيح البخاري" لأبي نصر الكلاباذي (ت398هـ)، وكتاب: "التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح" لأبي الوليد الباجي (ت474هـ)، حيث اقتصر موضوع الكتابين على تراجم رجال "صحيح البخاري"، واقتصر ابن منجويه الأصمهاني (ت428هـ) كتابه في "رجال صحيح مسلم" على الرواة الذين ذكرهم الإمام مسلم في "صحيحه"، وكيفية روايتهم والرواة عنهم، ومهمهم: من جمع بين رجال الصحيحين كما في كتاب: "المغني في معرفة رجال الصحيحين" لصفوت عبد الفتاح.

⁽¹³⁾ قال الزركلي: "وأكب على الحديث فاقتصر" القسطلاني "في أربعة أجزاء"، الزركلي، الأعلام، ج3، ص293.

⁽¹⁴⁾ محمد المختار السوسي، سوس العالمية، المغرب، مطبعة فضالة المحمدية، ص199.

⁽¹⁵⁾ شمس الدين الذهبي (ت748هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج1، ص187.

رابعاً: كتب المصطلح:

تشكل كتب علم "مصطلح الحديث" مساحة واسعة من حجم المؤلفات الحديثية عموماً، وقد تنوعت كتب الاصطلاح بين مطول، ومتوسط، ومختصر على حد قول الحافظ ابن حجر: "فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت، وبسطت واختصرت، فسألني بعض الإخوان أن أُلخص له المهم من ذلك، فأجبتة إلى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك"⁽¹⁶⁾، ويُعد كتاب الحافظ "نخبة الفكر" من أظهر الأمثلة على الكتب المختصرة في الاصطلاح؛ حيث صفحاته لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة.

وكثير من كتب المصطلح لا سيما المختصرة منها دارت حول كتاب ابن الصلاح (ت643هـ) "علوم الحديث" فقد اختصره الامام النووي (ت676هـ) في كتابه "إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ" " إذ قال في أوله: « وهذا كتاب أختصر فيه إن شاء الله الكريم الرؤوف الرحيم - معرفة علوم الحديث- للشيخ الإمام الحافظ الضابط البارع المتقن المحقق... المعروف بابن الصلاح ... فإن كتابه رحمه الله وإن كان بليغاً في الاختصار فقد ضعفت عن حفظه همم أهل هذه الأعصار... قصدت اختصار هذا الكتاب ورجوت أن يكون هذا المختصر إحياء لذكره وطريقاً إلى حفظه وزيادة الانتفاع به ونشره " (17)، واختصره ابن كثير (ت774هـ) في كتابه "اختصار علوم الحديث"، حيث قال: "ولما كان من أهم العلوم وأنفعها أحببت أن أعلق فيه مختصراً نافعاً جامعاً لمقاصد الفوائد، ومانعاً من مشكلات المسائل الفرائد، وكان الكتاب الذي اعتنى بتهديبه الشيخ الإمام العلامة، أبو عمر بن الصلاح من مشاهير المصنفات في ذلك بين الطلبة لهذا الشأن، وربما عُني بحفظه بعض المهرة من الشبان، سلكت وراءه، واحتذيت حذاءه، واختصرت ما بسطه، ونظمت ما فرطه" (18)، واختصره الحافظ البلقيني (ت805هـ) في كتاب "محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح" حيث قال في مقدمة كتابه: "كتاب الحافظ العلامة أبي عمرو ابن الصلاح، الذي أظهر فيه معظم الاصطلاح قصدت اختصاره لأقتفي آثاره، مع الإشارة إلى زيادات مهمة، وإيضاح أمور ملهمة"⁽¹⁹⁾.

(16) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص 721.

(17) معي الدين النووي، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، ج 1، ص 107.

(18) إسماعيل بن عمر بن كثير (774هـ)، اختصار علوم الحديث، ص 19.

(19) عمر بن رسلان البلقيني (ت805هـ)، محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح، ص 146.

المطلب الثاني: الاختصار في بناء الكتاب وإعداده:

من المعروف أن دواوين السنة وكتب الحديث تحوي آلاف الأحاديث ويتطلب الوصول إلى حديث معين فيها خبرةً واسعةً ووقتاً طويلاً، ولهذا عهد المحدثون إلى أسلوب الاختصار في الدلالة على موضع الحديث المراد الوصول إليه ضمن منهج يجمع بين الاختصار وتأدية المقصد، فكان أسلوب "الاختصار" في بناء الكتاب الحديثي وإعداده علامة فارقة ميزت المنتج الحديثي في صناعته وتكوينه؛ وذلك أنه جمع بين تأدية الغرض وتحقيق المقصد وبين- والحال كذلك- أن يكون مختصراً.

وقد كانت كتب "متون الأحاديث" ميداناً رحباً لتطبيق هذا الأسلوب المنهجي في بناء الكتاب حيث كان "الاختصار" على أنحاء عدة، بعضها من خلال ذكر كلمة واحدة وقد وجد هذا في كتب "المعجمات"، وبعضها من خلال ذكر جزء من الحديث وقد وجد هذا في كتب "الأطراف"، وبعضها من خلال ذكر الحديث ضمن موضوع عام، وقد جاء هذا في كتب "المفاتيح".

والحاصل أن هذه الأنماط "التأليفية" الحديثية مثلت طرقاً مبتكرةً في الدلالة على مواضع الحديث في مصادره الأصلية فحققت بذلك ميزتين اثنتين: أنها عالجت مشكلة الوصول إلى أي حديث بصورة ميسرة سهلة، وأنها في الوقت نفسه جاءت ضمن منهجية واضحة ومفيدة ومع هذا كانت مختصرة، وتالياً ذكر هذه الأنواع:

أولاً: الاختصار بكتب الأطراف في الدلالة على المتون:

كتب الأطراف: هي الكتب التي يُقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيد⁽²⁰⁾، فبنية هذه الكتب تقوم على الاختصار من أول وضعها، يقول القاضي عياض: "وهذا الفن من علوم الحديث باب كبير وضرب في هذه الأصول كثير لا سيما في الصحيحين، وهذا الفن من علم الحديث يسميه أصحابه "الأطراف"، وقد صنفوا كتباً على ذلك اختصاراً للمتون وعناية بالإسناد الذي عليه معول جماهير حفاظ الحديث، وهو أصل صناعتهم، ورأس مال بضاعتهم"⁽²¹⁾. ومن أمثلة هذه الكتب "أطراف الكتب الستة" لابن القيسراني (ت507هـ)، وكتاب "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للمزي (ت742هـ).

(20) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج2، ص600.

(21) عياض بن موسى السبكي (ت544هـ)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج2، ص329.

وقد تمثل الاختصار بهذه الطريقة من التأليف من عدة جهات:

1. جهة السند: ويظهر هذا من خلال جمع الطرق في موضع واحد بناء على اعتبار المدارات الكبرى للأحاديث، وهو بهذا الفعل اختصر تكرار الأسانيد.
2. جهة المتن: ويظهر هذا من خلال الاقتصار على الإشارة إلى قدر من الحديث يكون دالاً على بقيته، فلا حاجة لذكر الحديث بطوله بحيث يكفي أوله في الدلالة على آخره.
3. جهة العزو: ويظهر هذا من خلال العزو إلى المصادر التي ذكرت فيها الأحاديث.

ثانياً: الاختصار بكتب الفهارس في الدلالة على الألفاظ:

ومن الكتب التي أنشئت على أساس الاختصار والايجاز كتاب: "المعجم المفهرس لأطراف الحديث النبوي" حيث كان المشتغلون بالحديث يعانون معاناة شديدة في تخرج الحديث، وربما قلب أحدهم مئات الصفحات حتى يصل إلى الحديث الذي يريده، وقد بين صعوبة هذا الأمر الشيخ أحمد شاکر من خلال معالجته الطويلة في تخرج الحديث وعزو الآثار؛ حيث قال⁽²²⁾: "وها أنا أشتغل بعلوم الحديث وكتبه منذ خمس وعشرين سنة، وقد تلقيت كثيراً منها سماعاً وقراءة عن الأعلام وكبار الشيوخ... ومع ذلك فإني طالما أعياني تطلب بعض الأحاديث في مظانها، وأغرب من هذا أنني لبثت نحو خمس سنين وأنا أطلب حديثاً معيناً في "سنن الترمذي"، وهو كتاب تلقيته عن والدي سماعاً، ولي به شبه اختصاص وعناية كبيرة"، فجاء كتاب "المعجم المفهرس" الذي يقوم على إيراد الألفاظ الواردة في الحديث النبوي، وترتيبها على حروف المعجم، مع ذكر جزء من الحديث الذي وردت فيه الكلمة، فإذا أردت معرفة مصدر الحديث، كشفت عنه عن طريق أحد ألفاظه، فتدرك إلى مصدره، حتى كان الاختصار في العزو بأحرف ورموز للدلالة على المصادر، وبهذا النمط من الاختصار جمع هذا الكتاب بين دفتيه تسعة كتب، وهي صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وسنن الدارمي، وموطأ مالك، ومسند أحمد.

⁽²²⁾ أرند فنسك، مقدمة التحقيق "مفتاح كنوز السنة، ص37. وليس بعيداً ما كتبه ابن الأثير في "جامع الأصول" عن هذه الفكرة غير أن الفرق بينهما هو الاختصار، ففي الوقت الذي اقتصر فيه "المعجم المفهرس"، و"مفتاح كنوز السنة" على جزء من الحديث، أو المعنى العام مع اختصار في العزو كان ابن الأثير يذكر الأحاديث بتمامها.

ثالثاً: الاختصار بكتب المفاتيح في الدلالة على الموضوعات،

ومن الكتب التي رتب على ذلك كتاب: " مفتاح كنوز السنة" لفنسك، وهو مرتب على المعاني والمسائل العلمية، والأعلام التاريخية على حروف المعجم، وفيه تفرع في كل موضوع يتناول الموضوعات التفصيلية، ثم يجمع تحت كل موضوع فرعي الأحاديث والآثار الواردة في ذلك، ويحيل بالرموز لمكان وجود هذه الأحاديث في الكتب الأربعة عشر المذكورة، وهي: (صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وسنن الدارمي، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن الدارمي، ومسند زيد بن علي، وأبي داود الطيالسي، وطبقات ابن سعد، وسيرة ابن هشام، ومغازي الواقدي).فهو فهرس مرتب على الأساس الموضوعي وليس على أوائل الأحاديث على حروف المعجم، وترتيب الكتاب على هذه الطريقة (طريقة الموضوعات) مفيد جداً، وميزة هذه الطريقة في الترتيب، عن طريقة الترتيب على أول لفظ من ألفاظ الحديث، أو أي لفظ من ألفاظه في أنها تدلك على الأحاديث الواردة في الموضوع الذي تريد البحث عنه ولو كنت لا تحفظها أو لا تحفظ شيئاً من ألفاظها"⁽²³⁾.

ويظهر وجه الاختصار فيها من حيث الدلالة على الأحاديث بالاكْتفاء باللفظة المفردة، أو الموضوع العام الذي يندرج تحته الحديث، وفي هذا من اختصار الوقت والجهد في البحث عن موضع الحديث حتى الشيء الكثير.

والحاصل: إن هذه الأنماط التأليفية – الأطراف، والمفاتيح، والمعجمات- ما هي إلا تمثيل للمدونات الحديثية وكتب السنة النبوية الكبرى بصورة "الاختصار".

(23) يوسف عبد الرحمن المرعشلي، علم فهرسة الحديث، ص82.

المبحث الثاني: معلمة الاختصار المنهجي في الصنعة الحديثية

لم يقف أسلوب الاختصار في علوم الحديث عند تأليف الكتاب وتصنيفه، بل دخل الاختصار في الصنعة وأدبيات تعامل النقاد مع الراوي والمروى... ومن أظهر صور الاختصار في الصنعة الحديثية ما يأتي:

المطلب الأول: الاختصار في الأسانيد:

معلوم أن الأحاديث تُروى بأسانيدها وبما أن الأصل في رواية المتن تعدد طرقه-لجمع أكبر عدد من المتابعات- فقد ابتكر المحدثون أساليب فنية للخروج من صفة التطويل في إيراد المتن بأسانيدها وتجنباً للإعادة والتكرار... وقد شكّل التحويل، والجمع بين الشيوخ، والعطف بين الرواة، أو القرن بين الرواة، وحتى التعليق وجوهاً متعددة لاختصار الأسانيد، وقد لفت النووي النظر إلى أن مما تميز به الإمام مسلم في " صحيحه " جمع الأسانيد بأسلوب الاختصار فقال: " اعلم أن مسلماً رحمه الله سلك في هذا الكتاب طريقة في الاتقان، والاحتياط، والتدقيق، والتحقيق مع الاختصار البليغ، والايجاز التام، في نهاية من الحسن مصرحة بغزارة علومه، ودقة نظره، وحذقه، وذلك يظهر في الإسناد تارة، وفي المتن تارة، وفيهما تارة " (24)، ويمكن التمثيل لأشكال الاختصار المنهجي في الأسانيد بالآتي:

1. العطف بين الرواة: والعطف بين الرواة فن من فنون الاختصار في رواية الحديث سنداً ومتمناً وهو منهج اتبعه المصنفون في مصنفاتهم في الحديث منذ القرن الثالث حيث اشتهر عندهم، وإن كان يتفاوت استعمالهم له بين مقل ومكثر (25)، وهو جمع بين الشيوخ بالعطف بحرف الواو، طلباً للاختصار، وعدم تكرار الجزء المشترك من الإسناد بأكمله، ومثال ذلك صنيع الإمام مسلم في كتابه بقوله: "حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر المكي، وبشر بن الحكم، قالاً: حدثنا عبد العزيز...." (26).

2. التحويل بين الطرق: والتحويل بين الطرق جمع بين الأسانيد باستخدام حرف يدل على التحويل -أي الانتقال من سند إلى آخر- وهو حرف "ح"، وكان الإمام مسلم من أكثر الأئمة استخداماً لذلك، والهدف من التحويل اختصار الأسانيد التي تلتقي عند راو معين، بعدم تكرار القدر المشترك بينها، وتوضيح حاء التحويل "ح" عند الراوي الذي تلتقي عند الأسانيد،

(24) محيي الدين النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، ج1، ص151.

(25) حميد يوسف قوفي، المنهج النقدي الحديثي والمرويات التاريخية، ص7.

(26) مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت261هـ)، صحيح مسلم، ج1، ص62، حديث رقم(34).

ويكون عليه مدار مخرج الحديث، وقد توضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، عند الموضوع الذي يبدأ فيه اختلاف الروایتين. ومن فوائد استعمال (ح) التحويل الانتقال من إسناد لآخر بغرض الاختصار وعدم تكرار المتون مرة ثانية.

ومثاله: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ، عَنْ غَيْلَانَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا غَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ سَأَلَهُ - أَوْ سَأَلَ رَجُلًا وَعِمْرَانُ يَسْمَعُ - ... الحديث. ⁽²⁷⁾، فيلاحظ أن الصلت بن محمد شارك أبا النعمان في مهدي بن ميمون وفي بقية الإسناد، لكن الإمام البخاري لم يعطف بينهما حتى يختصر أكثر، بل لجأ إلى طريقة التحويل وهي للاختصار أيضاً، ووضع حرف التحويل بعد غيلان ⁽²⁸⁾.

المطلب الثاني: الاختصار في المتون:

وأما ما يتعلق بالأساليب المنهجية في الصنعة الحديثية فقد تجلى ذلك في عدة أمور هي:

1. التعبير بكلمات ومفردات داله على حذف الحديث المكرر والتعبير عنه: "بمثله"، وحذف المتن إذا كان متفقاً بالمعنى مع تغييرٍ في بعض ألفاظه والتعبير عنه: "بنحوه"، وقد مثى على هذا الأسلوب في الاختصار عدد من العلماء منهم: الحافظ ابن حجر، والهيثمي، والبوصيري في ذكر المتون، فيذكرون السند ثم يحيلون على متن سابق مثل قولهم: "فذكره، بنحوه، أو بمعناه، أو بلفظه،...".

2. التعبير بحديث فلان: قد يُقَطَّعون المتن بين الأبواب، كما يفعل البخاري رحمه الله، قال الحافظ المقدسي عن صنيع البخاري: "كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع، ويستدل به في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنما يورده من طريق أخرى لمعان... ⁽²⁹⁾، وربما يكتفون بالشاهد من اللفظ، وأحياناً بالإشارة للمتن فقط، فتجدهم مثلاً يقولون: "فيه حديث فلان تقدم في باب كذا، أو يأتي في باب كذا، وهو واقع ملموس في أعمالهم" ⁽³⁰⁾.

⁽²⁷⁾ محمد بن إسماعيل البخاري (ت261هـ)، صحيح البخاري، ج3، ص41، حديث رقم(1839).

⁽²⁸⁾ حميد يوسف قوفي، المنهج النقدي الحديثي والمرويات التاريخية، ص19.

⁽²⁹⁾ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج1، ص325.

⁽³⁰⁾ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، مقدمة فتح الباري، ج1، ص13.

3- الرواية بالمعنى: من أسباب الرواية بالمعنى لجوء بعض الرواة إلى اختصار الحديث وهو "أن يعمد الراوي إلى تأدية معاني الحديث بألفاظ من عنده"⁽³¹⁾. مثل حديث رواه البخاري بلفظ: "مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه مثل الحي والميت"⁽³²⁾، ورواه مسلم بلفظ: "مثل البيت الذي يُذكر الله فيه، والبيت الذي لا يُذكر الله فيه، مثل الحي والميت"⁽³³⁾. قال ابن حجر: "فتوارُد هؤلاء على هذا اللفظ يدل على أنه هو الذي حدّث به بريد بن عبد الله شيخ أبي أسامة، وانفراد البخاري باللفظ المذكور دون بقية أصحاب أبي كريب وأصحاب أبي أسامة يشعر بأنه رواه من حفظه أو تجوز في روايته بالمعنى الذي وقع له"⁽³⁴⁾.

المطلب الثالث: الاختصار في صيغ التحمل والأداء:

كما دخل الاختصار في صيغ التحمل والأداء التي تُنقل بها الأحاديث، وقد اتخذ الاختصار في الصيغ صورتين:

1. التعبير بالرمز: "ثنا"، و"أنا"، و"نا" عن حدثنا، وأخبرنا، قال ابن الصلاح: "غلب على كتابة الحديث الاقتصار على الرمز في قولهم (حدثنا)، و (أخبرنا) غير أنه شاع ذلك وظهر حتى لا يكاد يلتبس أما (حدثنا) فيكتب منها شطرها الأخير، وهو الثاء والنون والألف، وربما اقتصر على الضمير منها وهو النون والألف، وأما (أخبرنا) فيكتب منها الضمير المذكور مع الألف أولاً"⁽³⁵⁾.

2. التعبير بالصيغ المحتملة للسمع ك(العنعنة) عن الصيغ الصريحة بالسمع بالتحديث والإخبار، وكثيراً ما تكون العننة أو صيغ الأداء عموماً من تصرفات الرواة الذين هم دون الراوي، يقولونها من باب التوسع في الألفاظ، أو من باب التخفيف منها، كما قال الوليد بن مسلم: "كان الأوزاعي إذا حدثنا يقول: حدثنا يحيى قال: حدثنا فلان ثنا فلان حتى ينتهي. قال الوليد: فربما حدثت كما حدثني، وربما قلت عن عن عن تخففنا من الأخبار"⁽³⁶⁾.

⁽³¹⁾ عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح (ت643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ص190.

⁽³²⁾ محمد بن إسماعيل البخاري (ت261هـ)، صحيح البخاري، ج13، ص291، حديث رقم(7306).

⁽³³⁾ مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت261هـ)، صحيح مسلم، ج1، ص539، حديث رقم(779).

⁽³⁴⁾ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، مقدمة فتح الباري، ج11، ص214.

⁽³⁵⁾ عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح (ت643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ص202.

⁽³⁶⁾ يعقوب بن سفيان الفسوي، (ت277هـ)، المعرفة والتاريخ، ج2، ص464.

قال الخطيب البغدادي: "وإنما استجاز كتابة الحديث الاقتصار على العنونة لكثرة تكررها، ولحاجتهم إلى كتب الأحاديث المجملة بإسناد واحد، فتكرار القول من المحدث: ثنا فلان عن سماعه من فلان، يشق ويصعب، لأنه لو قال: أحدثكم عن سماعي من فلان، وروى فلان عن سماعه من فلان وفلان عن سماعه من فلان، حتى يأتي على أسماء جميع مسندي الخبر، إلى أن يرفع إلى النبي ﷺ، وفي كل حديث يرد مثل ذلك الإسناد؛ لطال وأضجر، وربما كثر رجال الإسناد حتى يبلغوا عشرة وزيادة على ذلك، وفيه إضرار بكتابة الحديث وخاصة للمقلين منهم، والحاملين لحديثهم في الأسفار، ويذهب بذكر ما مثلناه مدة من الزمان، فساغ لهم لأجل هذه الضرورة استعمال عن فلان..."⁽³⁷⁾.

المبحث الثالث: معلمة الاختصار في النقد الحديثي:

لئن كان "الاختصار"-فيما سبق- صورة لجماليات علم الحديث على مستوى التأليف والصنعة فإن له شأنًا آخر على مستوى النقد والتعليل؛ وذلك أن "الاختصار" في باب النقد- يُعد طريقاً وِعراً من الطرق التي تكشف عن مدى دقة الراوي وضبطه... لذلك أصبح "الاختصار" في الحديث مقياساً لحفظ الراوي وإتقانه، فإذا أعمل الراوي أسلوب الاختصار في بعض رواياته وأدى الرواية كما يجب كان علامة على ضبطه وحفظه، وإن لم يكن ضَعْف بذلك.

وقد مَسَّ "الاختصار" بُعدين رئيسين من الأبعاد الدقيقة عند الدرس الأول: باب نقد الحديث، والثاني: فقه الحديث، وفي هذا المطلب سنتين معلمة الاختصار في هذين البابين.

البُعد الأول: فقه الحديث: كان نتيجة لاختلاف مستوى الضبط والحفظ عند الرواة، بل اختلاف مستوى الدقة اللغوية عندهم أن تفاوتوا في أداء الأحاديث تفاوتاً أدَّى إلى رواية الحديث بألفاظ وعبارات حصل معها إشكال في الفهم، أو اختلال في الحكم الشرعي، فكان سبب ذلك أخذ الفقيه بالرواية المختصرة التي لم يؤدها راويها كما يجب، والوقوف عند هذه المسألة مهم جداً؛ لما له من آثار على المُحدِّث من جهة، وعلى الفقيه من جهةٍ أخرى؛ ولأجل الاختلاف المترتب على الاختصار في الرواية رأينا عدداً من العلماء ذهبوا إلى منع "الاختصار"

⁽³⁷⁾ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، الكفاية في علم الرواية، ص 390.

في الحديث⁽³⁸⁾؛ لأن الراوي ربما أخطأ المعنى كما قال أبو عاصم النبيل "لما سئل عن الاختصار" فقيل له: يكره الاختصار في الحديث؟ قال: نعم؛ لأنهم يخطئون المعنى⁽³⁹⁾، وللبدر الزركشي كلام حسن حول اختصار الحديث حاصله: "أن الاختصار" الذي يؤدي إلى تغيير الحكم الشرعي لا يجوز⁽⁴⁰⁾، ومثّل لذلك: بحديث ابن مسعود في الاستنفاء⁽⁴¹⁾، وحديث ماعز⁽⁴²⁾، قال الحافظ ابن حجر: "ولا يجوز تعمُّد تغيير صورة المتن مطلقاً، ولا الاختصارُ منه بالنقص، ولا إبدالُ اللفظ المرادفِ باللفظ المرادفِ له، إلا لعالمٍ بمدلولات الألفاظ، وبما يحيل المعاني"⁽⁴³⁾.

البُعد الثاني: نقد الحديث : أما الاختصار في بعده النقدي الحديثي، فيدخل تحت أبواب عدة منها: الرواية بالمعنى، وتقطيع الحديث، وإحالة المعنى، وضبط الراوي، ومناهج الدرس... وغيرها، وعلى هذا الأساس فمتى اختصر الراوي الحديث فأحال معناه صار دليلاً على عدم حفظه وضبطه، ومن أشهر الرواة الموصوفين بالخطأ حال الاختصار سليمان بن حرب،

⁽³⁸⁾ قال الخطيب في سياق الحديث عن حكم اختصار الحديث: "قال: سمعت عبد العزيز بن أبان، يقول: «علمنا سفیان الثوري اختصار الحديث»، وإن خاف من روى حديثاً على التمام، إذا أراد روايته مرة أخرى على النقصان لمن رواه له قبل تاماً أن يتهمه بأنه زاد في أول مرة ما لم يكن سمعه، أو أنه نسي في الثاني باقي الحديث؛ لقلّة ضبطه، وكثرة غلطه: وجب عليه أن ينفي هذه الظنة عن نفسه: لأن في الناس من يعتقد في راوي الحديث كذلك أنه ربما زاد في الحديث ما ليس منه، وأنه يغفل ويسهب عن ذكر ما هو منه، وأنه لا يؤمن أن يكون أكثر حديثه ناقصاً مبتوراً، فمتى ظن الراوي إتمام السامع منه بذلك وجب عليه نفيه عن نفسه، وإن كان النقصان من الحديث شيئاً لا يتغير به المعنى، كحذف بعض الحروف والألفاظ، والراوي عالم واع محصل لما يغير المعنى وما لا يغيره من الزيادة والنقصان. فإن ذلك سائغ له على قول من أجاز الرواية على المعنى، دون من لم يجز ذلك"، الخطيب البغدادي (ت463هـ)، الكفاية في علم الرواية، ص190.

⁽³⁹⁾ الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص131.

⁽⁴⁰⁾ قال: "يلتحق بما يخل بالمعنى عند الحذف ما إذا لم يكن للمحذوف تعلق بالمذكور أصلاً، ولكن يخاف من عدم ذكره تغيير الحكم الشرعي"، بدر الدين الزركشي (ت794هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج3، ص615.

⁽⁴¹⁾ والحديث أخرجه الترمذي بلفظ: "خرج النبي ﷺ لحاجته، فقال: التمس لي ثلاثة أحجار، قال: فأتيته بحجرين وروثة، فأخذ الحجريين، وألقى الروثة، وقال: إنها ركس"، محمد بن عيسى بن سؤدة الترمذي (ت279هـ)، الجامع الكبير - سنن الترمذي، ج1، ص67، حديث رقم(17)

⁽⁴²⁾ والحديث أخرجه مسلم بلفظ: "ما روي أنه ﷺ رجم ماعزاً ولم يذكر الجلد"، فقد روى أبو سعيد، "أن رجلاً من أسلم، يقال له ماعز بن مالك، أتى رسول الله ﷺ، فقال: إني أصبت فاحشة، فأقمه علي، فرده النبي ﷺ مراراً، قال: ثم سألت قومه، فقالوا: ما نعلم به بأساً إلا أنه أصاب شيئاً يرى أنه لا يخرج منه إلا أن يقيم فيه الحد، قال: فرجع إلى النبي ﷺ، فأمرنا أن نرجمه"، مسلم بن الحجاج(ت261هـ)، صحيح مسلم، ج3، ص1320، حديث رقم(1694)، والترمذي بلفظ: "التيب بالتيب جلد مائة والرجم" الترمذي (ت279هـ)، الجامع الكبير-سنن الترمذي، ج3، ص93، حديث رقم (1434).

⁽⁴³⁾ ابن حجرالعسقلاني (ت852هـ)، نُزْهُة النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ، ص115.

فقد "كان يحدث بحديث ثم يحدث به كأنه ليس ذلك الحديث"⁽⁴⁴⁾، وقال عنه الخطيب البغدادي: "كان سليمان يروي الحديث على المعنى فتتغير ألفاظه في روايته"⁽⁴⁵⁾، وقال عنبسة لابن المبارك: علمت أن حماد بن سلمة كان يريد أن يختصر الحديث فيقلب معناه؟ قال: فقال لي: أوفطنت له"⁽⁴⁶⁾، ومنهم: ابن أبي شيبة قال أبو بكر الخلال: "إنما أنكر أحمد مثل هذا الاختصار الذي يخل بالمعنى، لا أصل اختصار الحديث، وقال: "وابن أبي شيبة في مصنفاته يختصر مثل هذا الاختصار المخل بالمعنى"⁽⁴⁷⁾.

ومتى رواه مختصراً، سواء مقتصراً على جزء منه دون بقيته، أو مؤدياً له بالمعنى من غير أن يجعل مقصوده كان دليلاً على ضبطه وحفظه...، ومن أبرز الرواة الذين أدوا الحديث مختصراً، ومدققاً، ومنضبطاً، كما تحملوه سفيان الثوري، وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي: "وقد كان سفيان الثوري يروي الأحاديث على الاختصار لمن قد رواها له على التمام، لأنه كان يعلم منهم الحفظ لها والمعرفة بها"، وقال عبد العزيز بن أبان: «علمنا سفيان الثوري اختصار الحديث»⁽⁴⁸⁾، وكذلك سفيان بن عيينه قال عنه علي بن خشرم: «كان ابن عيينة يحدثنا، فإذا سئل عنه بعد ذلك حدثنا بغير لفظه الأول والمعنى واحد»⁽⁴⁹⁾، وقال يحيى بن آدم: « ما رأيت أحداً يختصر الحديث إلا وهو يخطئ؛ إلا ابن عيينة»⁽⁵⁰⁾.

⁽⁴⁴⁾ سليمان بن الأشعث، أبو داود (275هـ)، سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني، ص 44.

⁽⁴⁵⁾ أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تاريخ بغداد، ج 9، ص 37.

⁽⁴⁶⁾ الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 192.

⁽⁴⁷⁾ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت795هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 2، ص 105.

⁽⁴⁸⁾ الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 192-193.

⁽⁴⁹⁾ الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 210.

⁽⁵⁰⁾ أحمد بن أبي خيثمة (ت279هـ)، التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، ج 1، ص 270.

المبحث الرابع: جماليات الاختصار عند الدرس

إن استخدام "أسلوب الاختصار" بالطريقة المنهجية التي وضع إطارها المحدثون أسفر عن معانٍ شكلية وفنية على المستوى الحديثي صناعة وفقهاً حتى أصبح له سمات جمالية راسخة؛ فحيثما وجد "الاختصار" وجدت جمالياته، وليس ذلك غريباً؛ لأنها حصيبت إرث ضخمة متراكم عبر الأجيال المتعاقبة، ولقد أضفى المنهج العلمي - الذي خطه المحدثون- على تراثهم الثقة البالغة بالجانب الجمالي؛ لأنه كان حاضراً مع البدايات الأولى لإنتاجهم، ومن أهم الآثار الجمالية للاختصار المنهجي عند الدرس ما يأتي:

الجمالية الأولى: التنوع:

تنوعت اختصاراتهم شكلاً، ومضموناً، سنداً وامتناً، نظماً ونثراً، فقهاً ونقداً، فلم تنصب عملية الاختصار على اختصار الكتب مثلاً أو المتون، بل وتعدته إلى غيره من المباحث الحديثية، وصار العلماء يتفنون في تأليف ما يختصرونه، وتجميل ما يوجزونه من المباحث الحديثية؛ فوضع لاختصار المتون ضوابط ومحددات، ولاختصار الأسانيد أساليب وأدوات ودخل الاختصار صيغ التحمل والأداء وأصبح هناك عشرات الرموز والأشكال التي تستعمل في عملية الاختصار.

إن هذا الثراء والغناء في الطرائق والاستخدامات والتنوع في المجالات والأبواب يحمل بين طياته كثيراً من الجمال، ويمكن التعبير عن جماليات التنوع للاختصار في:

1. الشكل والمضمون من خلال استخدام الرموز والمصطلحات، ومضموناً كما تقدم في اختصارات كتب المتون والمصطلح والرجال.
2. السند والمتن من خلال التحويل، والتعليق، والعطف، والجمع بين الرواة في السند، وتقطيع الحديث، والرواية بالمعنى، والاكتفاء عن ذكر أحاديث معينة بإطلاق اسم دال عليه كحديث النية، وحديث الجساسة، وحديث الذبابة، وحديث الإفك... في المتن.
3. النقد والعلل: وذلك من خلال عبارات إعلال الأحاديث ونقدها، كاقصصهم في التعبير عن الخطأ بقولهم: سلك الجادة، وقولهم في تضعيف راوٍ معين: فلان لا أعرفه، وكقولهم في توثيق راوٍ: فلان لص.

كما يدخل الاختصار في بعده النقدي الحديثي تحت أبواب عدة منها: الرواية بالمعنى، وتقطيع الحديث، وإحالة المعنى، وضبط الراوي، ومناهج الدرس... وغيرها⁽⁵¹⁾.

الجمالية الثانية: التجدد:

إن سمة الاستمرارية ومواكبة ما يستجد من أدوات ومتطلبات تخدم الصنعة الحديثية جماليّةٌ وجدت طريقها في أسلوب الاختصار؛ فاستخدام الاختصار في القرن الثاني كما هو عند البخاري يختلف عما هو عند الزبيدي في القرن السادس، كما يختلف استخدام الحافظ ابن حجر وابن الأثير والسيوطي عن استخدام المشتغلين بالحديث من المعاصرين كمؤلفي المعجم المفهرس ومفتاح كنوز السنة، وهكذا يمكن تطبيق هذا الأسلوب بحسب ما يطرأ من أمور معاصرة.

فالاختصار عندهم ليس سمة ضعف كما وصفت بها بعض العلوم في الوقت الذي كان عند غيرهم مظهراً من مظاهر الضعف والبعد عن التجديد والإبداع اتسم الاختصار عند الدرس بالمنهجية العلمية. كما قال محمد كرد علي: "ضعفت الحياة العلمية في دمشق في عهد الدولة الجركسية فلم ينبغ في الشام رجل أحدث عملاً علمياً عظيماً، أو دل على نبوغ في فرع من فروع العلم، وكثر في الجماعون والمختصرون والشارحون من المؤلفين"⁽⁵²⁾. وقال ابن الحاجب في شأن كتابه مختصر منتهى السؤل: "أما بعد: فإنني لما رأيت قصور الهمم عن الإكثار، وميلها إلى الإيجاز والاختصار، صنفت مختصراً في أصول الفقه، ثم اختصرته على وجه بديع..."⁽⁵³⁾. وقال السيوطي: " فلما ألقت كتاب "ترجمان القرآن" وهو التفسير المسند عن رسول الله ﷺ، تم بحمد الله في مجلدات، فكان ما أوردته فيه من الآثار بأسانيد الكتب المخرجة منه واردات، رأيت قصور أكثر الهمم عن تحصيله، ورغبتهم في الاقتصار على متون الأحاديث دون الإسناد وتطويله، فلخصت منه هذا المختصر مقتصرًا فيه على متن الأثر، مصدراً بالعزو والتخريج إلى كل كتاب معتبر"⁽⁵⁴⁾.

⁽⁵¹⁾ ينظر المبحث الثالث.

⁽⁵²⁾ محمد بن عبد الرزاق بن محمّد، (ت 1372هـ)، خطط الشام، ج 4، ص 49.

⁽⁵³⁾ ابن الحاجب (ت 646هـ)، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ج 1، ص 116.

⁽⁵⁴⁾ جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ج 1، ص 3.

الجمالية الثالثة: الأوليّة:

إن استحضار أسلوب كأسلوب الاختصار في بواكير التأليف الحديثي لهو دليل على رسوخ قواعد الفكر الحديثي في منهج أهل الحديث، فالاختصار عندهم بدأ في وقت مبكر من التأليف والتصنيف، فهذا الإمام البخاري يجمع كتاباً مختصراً في الحديث الصحيح ويسميه "الجامع المسند الصّحيح المختصر من أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسنّنه وأيامه"، كما أنهم استخدموا إشارات، وحروفاً أثناء تعاطيهم للرواية وجمعها، وكان للاستخدام المبكر لأسلوب "الاختصار" عند الدّرس نتائج ظهرت في كتابات أهل الحديث اللاحقين تمثلت بتقنين الاختصارات التي طبعها المحدثون الأوائل في مؤلفاتهم، وقد ظهر هذا التقنين عند غير واحد منهم كابن الأثير، والمزي، وابن حجر، والسيوطي وغيرهم.

الجمالية الرابعة: الوضوح، فاختصاراتهم لا تصل إلى حد الأحاجي والألغاز كما هو في العلوم الأخرى مثل: الفقه، قال حاجي خليفة: "مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه مختصر غريب في صنعه بديع في فنه؛ لغاية إيجازه يضاهاي الألغاز ولحسن إيرادها يحاكي الإعجاز"⁽⁵⁵⁾.

واللغة، يقول السيوطي: "ولا يبالغ في الإيجاز بحيث يفضي إلى الاستغلاق، ولا في الإيضاح بحيث ينتهي إلى الركاسة، وليكن اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر"⁽⁵⁶⁾، بل ترى أن صنيعهم يختزل المقصود بأدنى مطلوب، وذلك مع تنوع طرائق الاختصار عند الدّرس، وتعدد صورها إلا أن طريقهم بعيدٌ جداً عن الإغراب والتعقيد، بل قدموا المقصود بأقل ما يمكن من الألفاظ والعبارات مع الحفاظ على المعاني التي أرادوها.

⁽⁵⁵⁾ مصطفى بن عبد الله المشهور باسم حاجي خليفة (ت.1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج2،

ص1385.

⁽⁵⁶⁾ جلال الدين السيوطي (ت.911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج2، ص602.

الخاتمة:

وتتضمن أهم نتائج البحث:

1. شغل الاختصار مساحةً واسعةً في المباحث الحديثية على مستوى الصنعة والفقه وشكل ظاهرة بارزة في مؤلفات الدرس.
2. تعددت مجالات "الاختصار" فكان في الشكل والمضمون والسند والمتن، والنقد والعلل، والنظم والأثر.
3. تطورت أساليب "الاختصار" بحسب ما استجد من قضايا ومباحث حديثة من عصر الرواية وصولاً إلى الزمن الحاضر.
4. تميز "الاختصار" عند الدرس بأمرين اثنين: الجانب المنهجي الذي دلَّ على انضباط ودقة في الاستعمال، والجانب الجمالي الذي دل على مرونة وسهولة هذا الأسلوب الفني.
5. استحضار "أسلوب الاختصار المنهجي" مذ بواكير التأليف الحديثي يدل على أصالة منهج الدرس، وعمق الفكر الحديثي عندهم.
6. قلت الدراسات الحديثية التي تُعنى بالجانب الجمالي في علوم الحديث، وقضايا السنة النبوية عموماً.

التوصيات:

أوصت الدراسة بأن يقوم المختصون بدراسة "الجانب الجمالي والإبداعي" للحديث النبوي الشريف.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبو عمرو بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب (ت646هـ)، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، المحقق: الدكتور نذير حمادو، لبنان، دار ابن حزم، 2006م، (ط1)
2. أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت279هـ)، التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، القاهرة، دار الفاروق، 2006م، (ط1).
3. أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي (ت893هـ)، التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، اعتنى به: حسن شلبي، كسرى العلي، دمشق - سوريا، مؤسسة الرسالة ناشرون، 1430هـ، (ط1).
4. أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، الكفاية في علم الرواية، جمعية دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، 1357هـ، (ط1).
5. أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تاريخ بغداد، بيروت، دار الكتب العلمية، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، 1417هـ، (ط1).
6. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق: د. سعد بن ناصر بن الشثري، الرياض، دار العاصمة للنشر والتوزيع، 1419هـ، (ط1).
7. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، المحقق: ربيع بن هادي المدخلي، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404هـ، (ط2).
8. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: عصام الصباطي- عماد السيد، القاهرة، دار الحديث، (ط5)، 1418هـ.
9. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، نُزْهُةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ، المحقق: د. عبد الله الرحيلي (جامعة طيبة بالمدينة المنورة)، 1429هـ، (ط2).
10. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (ت395هـ)، مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ-1979م
11. أرنولد فنسنت، مقدمة التحقيق "مفتاح كنوز السنة"، ترجمه إلى العربية محمد فؤاد عبد الباقي، باكستان، مطبعة معارف لاهوار، 1978م، (ط1).
12. إسماعيل بن عمر بن كثير (ت774هـ)، اختصار علوم الحديث، المحقق: أحمد محمد شاکر، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، (ط2).
13. أيوب بن موسى، أبو البقاء الكفوي (ت1094هـ)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش- محمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة 1419هـ-1998م
14. جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تحقيق: مركز هجر للبحوث، مصر، دار هجر، 2003م، (ط1)
15. جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، جده، دار طيبة.
16. حميد يوسف قوفي، المنهج النقدي الحديثي والمرويات التاريخية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، 1438هـ، مجلد 14، عدد2.
17. خير الدين بن محمود الزركلي (ت1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، 2002م، (ط15)

18. زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت795هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان، مجدي بن عبد الخالق، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء، 1417هـ، (ط1).
19. سليمان بن الأشعث، أبو داود (ت275هـ)، سوالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني، المحقق محمد بن عبي الأزهرى، القاهرة، دار الفاروق الحديثة، 1431هـ، (ط1).
20. شمس الدين محمد السخاوي (ت902هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت دار الجيل، 1992م، (ط1).
21. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المحقق: محمد عوامة، أحمد الخطيب، جدة، دار القبلة للثقافة، 1413هـ، (ط1).
22. شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني (ت1041هـ) أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، المحقق: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد العظيم شلي، القاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (ط1)، 1358 هـ- 1939 م.
23. عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي (ت582هـ)، الجمع بين الصحيحين، اعتنى به: حمد بن محمد الغماس، الرياض، دار المحقق للنشر والتوزيع، 1419 هـ- 1999م، (ط1).
24. عبد الرحمن بن محمد، ابن خلدون (ت808هـ)، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: الدكتور علي عبد الواحد وافي، مصر، دار نهضة مصر للطبع والنشر، 2014م، (ط7).
25. عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت656هـ)، مختصر صحيح مسلم، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، 1407هـ- 1987م، (ط6).
26. عبد الفتاح أبو غدة (ت1417هـ)، تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1414هـ، (ط1).
27. عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (ت643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف "بمقدمة ابن الصلاح"، المحقق: نور الدين عتر، سوريا، دار الفكر، 1406هـ- 1986م.
28. علي بن أحمد بن حزم الظاهري (ت456هـ)، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، المحقق: إحسان عباس، بيروت، دار مكتبة الحياة - بيروت، (ط1)، 1900.
29. علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ)، التعريفات، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، 1403 هـ
30. عمر بن رسلان البلقيني (ت805هـ)، محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح، المحقق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، القاهرة، دار المعارف.
31. عياض بن موسى اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت544هـ)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، تونس، المكتبة العتيقة، ودار التراث، 1333هـ، (ط1)
32. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، 1426هـ
33. محمد المختار السوسي، سوس العالمية، المغرب، مطبعة فضالة المحمدية، 1380هـ، (ط1).
34. محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي (ت370هـ)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2001م،

35. محمد بن عبد الرزاق بن محمّد، (ت 1372هـ)، *خطط الشام*، دمشق، مكتبة النوري، 1403هـ-1983م، (ط3).
36. محمد بن علي الحنفي الهانوي (ت 1158هـ)، *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، تحقيق: د. علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1996م، (ط1).
37. محمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي (ت 279هـ)، *الجامع الكبير - سنن الترمذي*، المحقق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998م.
38. محمد صديق خان القنوجي (ت 1307هـ) *أبجد العلوم*، القاهرة، دار ابن حزم، 1423هـ-2002م.
39. مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت 261هـ)، *صحيح مسلم*، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1955م، (ط1).
40. مصطفى بن عبد الله المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت 1067هـ)، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، بغداد، مكتبة المثنى، 1941م.
41. يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، *تهذيب الأسماء واللغات*، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط1).
42. يحيى بن شرف النووي، *التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير*، المحقق: محمد عثمان الخشت، لبنان، دار الكتاب العربي، 1405هـ، (ط1).
43. يعقوب بن سفيان الفسوي (ت 277هـ)، *المعرفة والتاريخ*، المحقق: أكرم ضياء العمري، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1401هـ، (ط2).
44. يوسف بن عبد الله بن القرطبي (ت 463هـ)، *الاستذكار*، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421 - 2000، (ط1).
45. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، *علم فهرسة الحديث*، بيروت - لبنان، دار المعرفة، 2004، (ط1).